مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر ٢ / ٦ /٢٠٢٦

التطور التاريخي لمركز الحكم والإدارة في مصر

منذ عصر الحضارة المصرية القديمة حتى العصر الجمهوري الحديث

(٣٢٠٠ ق.م – ٢٠١٤م)

دراسة وجيزة في فلسفة القانون الدستوري وتاريخه

د. ماجد هاشم كيلاني
دكتوراه في القانون الخاص – شعبة فلسفة القانون وتاريخه
البريد الإلكتروني : magedhashemkelan4law@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-5210-1923

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة التطور التاريخي لمركز الحكم والإدارة في مصر منذ نشأة الدولة في العصر المصري القديم حوالي (٣٢٠٠ ق.م) وحتى العصر الجمهوري الحديث عام ٢٠١٤م، من خلال رصد التحولات التي طرأت على مفهوم السلطة السياسية ومواقعها الجغرافية ومؤسساتها الإدارية عبر العصور المتعاقبة، وتوضح الدراسة أن مركز الحكم في مصر لم يكن ثابتًا، بل مرّ بسلسلة من الانتقالات بين مدن وعواصم مختلفة، بدءًا من مراكز الحكم في الدولة المصرية القديمة، مرورًا بالعصور البطلمية والرومانية، ثم العصور الإسلامية التي شهدت تنوعًا في العواصم مثل الفسطاط والعسكر والقطائع والقاهرة، وصولًا إلى القاهرة الحديثة التي استقرت فيها مؤسسات الدولة.

كما تربط الدراسة بين تطور مركز الحكم وتطور الفكر الدستوري والإداري موضحًة أن تغير العواصم لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل كان انعكاسًا لتغير طبيعة السلطة، ودرجة المركزية السياسية، وتطور مفهوم الدولة من الشكل التقليدي إلى الدولة الحديثة ذات المؤسسات الدستورية، وتبرز الدراسة العلاقة بين تطور النظام السياسي في مصر وتطور فلسفة القانون الدستوري، من حيث نشأة السلطة وتنظيمها وتوزيع الاختصاصات وصولًا إلى الدساتير الحديثة في العصر الجمهوري خاصًة دستور ٢٠١٤ وتعديلاته.

وتخلص الدراسة إلى أن مصر تُعد نموذجًا فريدًا لاستمرارية الدولة مع تغير مراكز الحكم دون انقطاع في الكيان السياسي، مما يعكس عمق التجربة التاريخية المصرية في بناء الدولة وتطور نظم الحكم والإدارة.

الكلمات المفتاحية: النظم السياسية؛ النظم الإدارية؛ الإدارة؛ الدساتير المصرية؛ الحضارة المصرية القديمة؛ الحضارة البطلمية؛ مصر الرومانية؛ مصر الإسلامية؛ مصر الطولونية؛ مصر الفاطمية؛ مصر الحديثة.

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر ٢ / ٦ /٢٠٢٦

Absract

This study examines the historical development of the center of government and administration in Egypt from the emergence of the state in ancient Egypt (around 3200 BCE) to the modern republican era in 2014 CE. It traces the transformations that have occurred in the concept of political power, its geographical locations, and its administrative institutions throughout successive periods. The study demonstrates that the center of government in Egypt was not static, but rather underwent a series of shifts between different cities and capitals. This began with the centers of government in ancient Egypt, continued through the Ptolemaic and Roman periods, and then the Islamic era, which witnessed a diversity of capitals such as Fustat, al-Askar, al-Qata'i, and Cairo, culminating in modern Cairo, where the state institutions became firmly established.

The study also links the evolution of the center of government to the development of constitutional and administrative thought, clarifying that the change of capitals was not merely a geographical relocation, but rather a reflection of the changing nature of power, the degree of political centralization, and the evolution of the concept of the state from its traditional form to the modern state with constitutional institutions. The study highlights the relationship between the evolution of the political system in Egypt and the development of constitutional law philosophy, from the origins and organization of power and the distribution of jurisdictions, culminating in modern constitutions in the republican era, particularly the 2014 Constitution and its amendments.

The study concludes that Egypt represents a unique model of state continuity despite changes in the centers of power, reflecting the depth of Egypt's historical experience in state-building and the evolution of its systems of governance and administration.

Keywords: Political Systems; Administrative Systems; Capital City; Egyptian Constitutions; Ancient Egyptian Civilization; Ptolemaic Civilization; Roman Egypt; Islamic Egypt; Tulunid Egypt; Fatimid Egypt; Modern Egypt.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة التطور التاريخي لمركز الحكم والإدارة في مصر منذ عصر الحضارة المصرية القديمة وحتى العصر الجمهوري الحديث (٣٢٠٠ ق.م – ٢٠١٤م)، وذلك في إطار تحليل تاريخي ودستوري يهدف إلى تتبع التحولات التي طرأت على موقع السلطة ومراكز الإدارة في الدولة المصرية عبر العصور المختلفة، وتتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعكس تطور فكرة الدولة ذاتها واستمرارها رغم تغير الأنظمة السياسية والحضارية، كما يبرز مدى استقرار مركز الحكم في مصر رغم تعاقب الحضارات. وتعتمد الدراسة على مدخل تحليلي تاريخي يربط بين تطور

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

المؤسسات السياسية والإدارية وبين تطور الفكر الدستوري، بما يمهّد للانتقال إلى عرض مشكلة البحث وأهدافه في الأقسام اللاحقة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل حول كيفية تطور مركز الحكم والإدارة في مصر عبر العصور المختلفة، ومدى استمرارية هذا المركز أو تغيره تبعًا للتحولات السياسية والحضارية التي شهدتها البلاد، ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

١. كيف تطور موقع العاصمة ومركز السلطة في مصر منذ عصر الدولة المصرية القديمة حتى الحقبة الجمهورية من العصر الحديث؟
٢. ما مراكز الحكم والإدارة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة ؟
٣. ما مركز الحكم والإدارة في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني ؟
٤. ما مركز الحكم والإدارة في مصر خلال عصور دولة الخلافة الإسلامية ؟
٥. ما مركز الحكم وفي الإدارة في مصر خلال العصرين العلوي والجمهوري ؟
٦. ما مدى تأثير التغيرات السياسية والدينية والاستعمارية على بنية الحكم والإدارة؟
٧. إلى أي مدى يمكن تفسير هذا التطور في إطار فلسفة القانون الدستوري؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطور التاريخي لمركز الحكم والإدارة في مصر عبر العصور المختلفة، مع بيان أهم التحولات التي طرأت عليه. كما تسعى إلى توضيح العلاقة بين التطور السياسي والإداري في مصر وبين تطور مفهوم الدولة من منظور دستوري. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى إبراز استمرارية فكرة مركز الحكم رغم تغير العواصم والأنظمة، وتحديد أهم العوامل التي أثرت في هذا التطور عبر التاريخ المصري.

أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في فهم تطور مفهوم مركز الحكم والإدارة في مصر من منظور تاريخي ودستوري، وربط ذلك بتطور الفكر السياسي والقانوني. أما الأهمية العملية فتتمثل في إلقاء الضوء على كيفية تشكل الدولة المصرية الحديثة على أسس تاريخية ممتدة، مما يساعد الباحثين والمهتمين بالدراسات القانونية والتاريخية على فهم جذور التنظيم الإداري للدولة، كما تفيد هذه الدراسة في توضيح الفئات المستفيدة مثل الباحثين في القانون الدستوري والتاريخ السياسي.

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على دراسة التطور التاريخي لمركز الحكم والإدارة في مصر خلال الفترة الممتدة من ٣٢٠٠ ق.م حتى ٢٠١٤م. وتشمل الحدود الموضوعية تحليل تطور العواصم ومراكز السلطة السياسية والإدارية.

أما الحدود المكانية فتقتصر على إقليم الدولة المصرية عبر العصور المختلفة. في حين تتمثل الحدود الزمانية في الإطار التاريخي الممتد من نشأة الدولة المصرية القديمة حتى صدور دستور ٢٠١٤ م .

مصطلحات الدراسة

تشمل الدراسة مجموعة من المصطلحات الأساسية، من أهمها:

١. **مركز الحكم والإدارة** : ويقصد به الموقع الذي تتمركز فيه السلطة السياسية والإدارية العليا للدولة، سواء كانت عاصمة أو مركزًا إداريًا رئيسيًا .
٢. **العاصمة** : المدينة التي تتخذ مقرًا رسميًا للسلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة العليا .
٣. **فلسفة القانون الدستوري** : أحد فروع الفكر القانوني الذي يدرس أسس الدولة ومفهوم السلطة وتنظيمها من منظور نظري وتحليلي .

الإطار النظري

يرتكز الإطار النظري للدراسة على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بنشأة الدولة وتطورها، مثل مفهوم السلطة المركزية، والعاصمة السياسية، وتطور النظم الإدارية عبر التاريخ. كما تعتمد الدراسة على تحليل العلاقة بين تطور الدولة المصرية وبين تطور الفكر الدستوري، من خلال تتبع كيفية انتقال مركز الحكم بين المدن المختلفة وتأثير ذلك على بنية الدولة. ويسهم هذا الإطار في تفسير استمرارية الدولة المصرية رغم تغير العواصم والأنظمة السياسية.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع تطور الدولة المصرية من زوايا تاريخية وسياسية مختلفة، حيث ركز بعضها على التاريخ السياسي للعصور الفرعونية أو الإسلامية أو الحديثة بشكل منفصل أو متصل. وتكمن الفجوة البحثية في عدم وجود دراسة تجمع بين التحليل التاريخي الممتد والتحليل الدستوري لفكرة مركز الحكم في مصر عبر العصور، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تقديم رؤية تحليلية متكاملة وجيزة .

ومن أبرز الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع محل الدراسة:

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

١. دراسة (رزق، ٢٠٠١) بعنوان: – تاريخ مصر الحديث والمعاصر (عصر محمد علي – ثورة ١٩٥٢) ، يتناول الكتاب تطور الدولة المصرية منذ حكم محمد علي حتى قيام ثورة يوليو، مع تحليل سياسي وإداري لبناء الدولة الحديثة ، ويركز الكتاب على التحولات في الحكم والإدارة والعلاقة بين السلطة والمجتمع.
٢. دراسة (رمضان، ١٩٨٨)، بعنوان: تطور الحركة الوطنية في مصر، يحلل الكتاب نشأة وتطور الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال البريطاني، ويربط بين التطور السياسي وبناء المؤسسات الدستورية في مصر الحديثة.
٣. دراسة (شلبي، ١٩٧٧)، بعنوان: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (يتضمن تاريخ مصر، يعرض هذا الكتاب تطور النظم السياسية والإدارية في العالم الإسلامي بما فيه مصر، ويشرح تطور الحكم في مصر من الفتح الإسلامي حتى العثمانيين.
٤. دراسة (الشناوي، ١٩٨٠)، بعنوان: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، يتناول هذا الكتاب تاريخ الدولة العثمانية وتأثيرها على الولايات العربية ومنها مصر، ويعرض طبيعة الإدارة العثمانية في مصر ونظام الحكم المحلي خلال تلك الفترة التاريخية الهامة .
٥. دراسة (البشري، ٢٠٠٦)، بعنوان: –الديمقراطية والنظام الدستوري في مصر، يركز هذا الكتاب على تطور الفكر الدستوري في مصر منذ القرن التاسع عشر، ويحلل العلاقة بين الدستور والواقع السياسي في مراحل الحكم المختلفة حتى العصر الحديث.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تتبع تطور مركز الحكم والإدارة في مصر عبر العصور المختلفة، مع تحليل الأسباب والعوامل المؤثرة في هذا التطور. كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن عند الحاجة للمقارنة بين العصور المختلفة. وتعتمد الدراسة على مصادر تاريخية وقانونية متعددة، بهدف الوصول إلى فهم شامل لموضوع البحث وتحليل نتائجه بشكل علمي دقيق.

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول : مركز الحكم والإدارة في مصر في العصور القديمة والوسطى (٣٢٠٠ ق.م – ١٨٠٥ م)

المبحث الأول: مركز الحكم والإدارة في مصر من عصر الحضارة المصرية القديمة حتى نهاية العصر الروماني/البيزنطي (٣٢٠٠ ق.م – ٦٤١ م)

المبحث الثاني: مركز الحكم والإدارة في مصر من العصر الإسلامي حتى بداية الدولة الحديثة (٦٤١ م – ١٨٠٥ م)

الفصل الثاني: مركز الحكم والإدارة في مصر في العصر الحديث (١٨٠٥م – ١٩٥٢م)

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر ٢ / ٦ /٢٠٢٦

المبحث الأول: مركز الحكم والإدارة في مصر في عهد محمد علي والدولة الحديثة (١٨٠٥ م –١٩١٤م)

المبحث الثاني: مركز الحكم والإدارة في مصر من الاحتلال البريطاني ١٩١٤ م حتى عام ٢٠١٤ م

الخاتمة

الفصل الأول

مركز الحكم والإدارة في مصر في العصور القديمة والوسطى

(٣٢٠٠ ق.م – ١٨٠٥م)

يمثل مركز الحكم والإدارة في مصر أحد أهم مظاهر تطور الدولة عبر تاريخها الطويل، إذ ارتبطت طبيعة هذا المركز بالتغيرات الحضارية والسياسية والدينية التي شهدتها البلاد منذ نشأة الدولة المصرية القديمة، فقد تباينت صور السلطة ومقراتها بين العواصم القديمة في عصور الحضارة المصرية القديمة، مرورًا بالتأثيرات اليونانية والرومانية والبيزنطية، وصولًا إلى التحولات الكبرى التي أحدثها الفتح الإسلامي وما تبعه من أنظمة حكم متعاقبة استمرت حتى بدايات الدولة الحديثة في مطلع القرن التاسع عشر.

ويعكس هذا التطور مدى مرونة البنية الإدارية في مصر وقدرتها على التكيف مع تغير الأنظمة الحاكمة دون انقطاع في فكرة الدولة ذاتها، وهذا ما سيحاول البحث تناوله من خلال هذين المبحثين: المبحث الأول: مركز الحكم والإدارة في مصر من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الروماني/البيزنطي (٣٢٠٠ ق.م – ٦٤١ م)، والمبحث الثاني: مركز الحكم والإدارة في مصر من العصر الإسلامي حتى بداية الدولة الحديثة (٦٤١ م – ١٨٠٥ م)

المبحث الأول

مركز الحكم والإدارة في مصر

من عصر الحضارة المصرية القديمة حتى نهاية العصر الروماني/ البيزنطي

(٣٢٠٠ ق.م – ٦٤١ م)

شهد مركز الحكم والإدارة في مصر في عصر الحضارة المصرية القديمة تطورًا مبكرًا ومتميزًا، حيث تبلورت فكرة الدولة المركزية منذ توحيد القطرين على يد الملك مينا تقريبًا في حدود عام ٣٢٠٠ ق.م، وتمركز الحكم في عواصم متعددة مثل طيبة وممفيس، التي كانت تمثل القلب الإداري والسياسي والديني للدولة.

وقد شهدت مصر القديمة تطورًا سياسيًا وإداريًا ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتغيّر مراكز الحكم والعواصم عبر الأسرات المختلفة، حيث مثّلت العاصمة مركز السلطة الدينية والإدارية والعسكرية للدولة، ففي عصر التوحيد وبدايات الدولة المبكرة اتخذ ملوك الأسرتين الأولى والثانية مدينة منف (ممفيس) عاصمةً للدولة بعد توحيد القطرين على يد الملك

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

نارمر، وظلت منف مركز الحكم الرئيسي خلال الدولة القديمة، خاصة في الأسرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، إذ كانت قريبة من منطقة الأهرامات ومركز الإدارة الملكية، ومع بداية عصر الاضطراب السياسي في نهاية الدولة القديمة تراجع نفوذ منف تدريجيًا لصالح حكام الأقاليم. **(هول،٢٠٢١، ص ص ٨٨–٨٩)**

وفي الدولة الوسطى برزت مدينة طيبة عاصمةً قوية خلال الأسرة الحادية عشرة بعد نجاح ملوكها في إعادة توحيد البلاد، ثم انتقل مركز الحكم في الأسرة الثانية عشرة إلى منطقة «إثت تاوي» قرب الفيوم، وهي عاصمة أنشأها الملك أمنمحات الأول لتكون مركزًا إداريًا جديدًا للدولة الوسطى، بينما ظلت طيبة العاصمة الدينية الكبرى، وخلال عصر الهكسوس في الأسرة الخامسة عشرة أصبحت أواريس في شرق الدلتا مقر حكمهم، في حين احتفظ أمراء طيبة بجنوب البلاد حتى نجح الملك أحمس الأول في طرد الهكسوس وتوحيد البلاد مجددًا. **(مصيلحي، ١٩٩٥، ص ص ٢٦٦–٢٦٧)**

أما في عصر الدولة الحديثة فقد استعادت طيبة مكانتها كعاصمة سياسية ودينية خلال الأسرات الثامنة عشرة والتاسعة عشرة وبداية العشرين، وبلغت مصر في عهدها ذروة القوة الإمبراطورية، ثم شهدت الأسرة الثامنة عشرة نقلًا مؤقتًا للعاصمة إلى مدينة أخيتاتون التي أسسها الملك أخناتون لنشر عقيدته الدينية الجديدة، قبل أن تعود العاصمة مرة أخرى إلى طيبة ثم إلى بر رعمسيس في شرق الدلتا خلال حكم الرعامسة في الأسرة التاسعة عشرة والعشرين لأسباب عسكرية واستراتيجية تتعلق بإدارة الإمبراطورية ومواجهة القوى الآسيوية.**(جابر، ٢٠٠٦، ص ١١٧)**

وفي العصر المتأخر تعددت مراكز الحكم بتعدد القوى السياسية، فبرزت مدن مثل صا الحجر (سايس) عاصمةً للأسرة السادسة والعشرين، كما ظهرت تانيس وبوبسطة في بعض الأسرات الليبية. **(شكري، ٢٠٢٠، ص٧٦؛ حمدان، ١٩٩٦، ص ٧٨)**

وقد اتسم النظام الإداري في هذه المرحلة بالمركزية الشديدة، إذ كان الفرعون هو مصدر السلطتين السياسية والدينية، وتُدار البلاد من خلال جهاز إداري هرمي يعتمد على الكُتاب والولاة في الأقاليم. **(حسن،٢٠١٧، ص ص ١٥–١٦)**

وفي العصر الفارسي ثم البطلمي، طرأت تحولات مهمة على مركز الحكم والإدارة في مصر، حيث أصبحت البلاد جزءًا من إمبراطوريات كبرى، مما أدى إلى نقل مركز السلطة الفعلية في بعض الفترات إلى خارج مصر، مع بقاء مراكز محلية للإدارة داخلها، وكانت مدينة الإسكندرية عاصمة مصر في العصر البطلمي بعد تأسيسها على يد الإسكندر الأكبر سنة ٣٣١ ق.م، واستمرت مركزًا للحكم والثقافة خلال العصرين البطلمي والروماني، لتظل واحدة من أهم مدن العالم القديم سياسيًا وحضاريًا، وقد لعبت الإسكندرية دورًا محوريًا في العصر البطلمي باعتبارها عاصمة ثقافية وإدارية، حيث جمعت هذه المدينة بين الطابع المصري واليوناني، وأصبحت مركزًا للعلم والتجارة والإدارة في آن واحد. **(الماجدي، ٢٠٢٤، ص ص ٣٢–٣٣؛ الشيال، ١٩٦٧، ص ص ٢٠–٢١)**

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

أما في العصر الروماني، فقد خضعت مصر لنظام إداري صارم جعلها ولاية تابعة مباشرة للإمبراطورية الرومانية، وكانت الإسكندرية مركز الحكم الفعلي حيث تمركز فيها الوالي الروماني وإدارة الشؤون المالية والزراعية نظرًا لأهمية مصر الاقتصادية باعتبارها مخزن القمح للإمبراطورية، وقد اتسمت الإدارة في هذه المرحلة بالمركزية الشديدة والرقابة المباشرة من روما. **(رياض، ٢٠٢٢، ص١٠٨)**

ومع انتقال مصر إلى العصر البيزنطي (٣٩٥م–٦٤١ م)، استمر مركز الحكم في الإسكندرية مع تعزيز الطابع المسيحي للإدارة، وارتبطت السلطة بالإمبراطورية البيزنطية في القسطنطينية. وقد تميزت هذه المرحلة بتداخل البعد الديني مع البعد الإداري، حيث أصبح للكنيسة دور متزايد في الحياة العامة، إلى أن انتهت هذه المرحلة بفتح مصر في عام ٦٤١ م ودخولها مرحلة جديدة من التاريخ السياسي والإداري. **(الشيال، ١٩٦٧، ص ص ٢٠–٢١)**

المبحث الثاني

مركز الحكم والإدارة في مصر

من العصر الإسلامي حتى بداية عصر الدولة الحديثة

(٦٤١ م – ١٨٠٥ م)

شهد مركز الحكم والإدارة في مصر مع دخول الفتح الإسلامي عام ٦٤١ م تحولًا جذريًا في بنية الدولة ومفهوم السلطة، حيث انتقل مركز الحكم من الطابع الإمبراطوري المرتبط بالإسكندرية في العصرين الروماني والبيزنطي إلى نظام جديد قائم على الارتباط بالخلافة الإسلامية، وقد أسس عمرو بن العاص مدينة الفسطاط لتكون أول عاصمة إسلامية لمصر، ومنها بدأت تتشكل الإدارة الجديدة التي اعتمدت على الولاة التابعين للخلافة مع الحفاظ على قدر من التنظيم الإداري المحلي القائم على الدواوين والضرائب. **(رياض، ٢٠٢٢، ص.١٠٨)**

وفي العصور الإسلامية اللاحقة، خاصةً في عصر الدولة الطولونية ثم الإخشيدية، بدأت مصر تشهد درجة من الاستقلال النسبي في إدارة شؤونها، **حيث أصبحت** القاهرة أو ما جاورها مركزًا فعليًا للسلطة، حيث تم تأسيس مدينة القاهرة رسميًا على يد القائد الفاطمي جوهر الصقلي في عام ٩٦٩ م بأمر من الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطمي بعد دخول الفاطميين مصر لتكون عاصمة سياسية وإدارية كبرى، وانتقل إليها مركز الحكم بشكل كامل، وأصبحت من أهم مدن العالم الإسلامي، حيث جمعت بين السلطة السياسية والدينية والعلمية، خصوصًا مع تأسيس الجامع الأزهر كمركز علمي وديني. **(الخزاعلة، ٢٠١١، ص٢٤٩)**

أما في العصر الأيوبي ثم المملوكي، فقد استمر مركز الحكم في القاهرة مع تعزيز مركزية الدولة، حيث أصبحت المدينة عاصمة لإمبراطورية واسعة تمتد نفوذها في الشرق الإسلامي، وقد تميزت الإدارة في هذه المرحلة بالتنظيم

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

الدقيق للمؤسسات العسكرية والمالية والقضائية مع اعتماد نظام إداري هرمي قوي يتركز في يد السلطان ومجموعة من الدواوين والوزراء، مما جعل القاهرة مركز ثقل سياسي واقتصادي مهم في العالم الإسلامي. **(رياض، ٢٠٢٢، ص٣٠)**

وفي العصر العثماني (١٥١٧م–١٨٠٥ م)، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية، إلا أن القاهرة ظلت مركز الحكم والإدارة الفعلي داخل البلاد، حيث تولى الوالي العثماني إدارة شؤون مصر تحت سلطة الباب العالي، ومع مرور الوقت، ظهرت قوى محلية مثل المماليك الذين احتفظوا بنفوذ كبير في الإدارة، مما جعل مركز الحكم في مصر يتميز بازدواجية السلطة بين الوالي العثماني والنخب المحلية، إلى أن بدأت ملامح الدولة الحديثة في الظهور مع دخول محمد علي باشا مطلع القرن التاسع عشر. **(حنا، ٢٠٢٢،ص ص ١٥–١٦؛ طرودي،٢٠٢٠،ص ص ١٢٣–١٢٤)**

ويُلاحظ أن مصر كانت مركز الحكم والإدارة في أكثر من عصر من عصور الدولة الإسلامية، فبعد الفتح الإسلامي عام ٦٤١م تأسست مدينة الفسطاط على يد القائد عمرو بن العاص، وأصبحت أول عاصمة لمصر الإسلامية، ومنها أُديرت شؤون البلاد باعتبارها مقر الوالي ومركز الدواوين في العصرين الراشدي والأموي، ومع قيام الحكم العباسي في مصر أنشئت مدينة العسكر لتكون مقرًا جديدًا للولاة العباسيين ومركزًا إداريًا قريبًا من الفسطاط، فمثّلت بذلك امتدادًا للتطور الإداري وتغير مركز السلطة في تلك المرحلة، ثم جاءت مدينة القطائع في العصر الطولوني (٨٦٨–٩٠٥م) على يد أحمد بن طولون، حيث أصبحت عاصمة للدولة الطولونية، وعكست قدرًا من الاستقلال الإداري والسياسي وازدهار الجهاز الإداري والعمراني، ومع تأسيس الدولة الفاطمية عام ٩٦٩م، أُنشئت مدينة القاهرة لتصبح العاصمة الرسمية ومقر الخلافة الفاطمية في مصر، وانتقلت إليها وظائف الحكم والإدارة، لتغدو المركز السياسي والإداري الأهم في البلاد، ومنذ ذلك التاريخ استمرت القاهرة عاصمة لمصر عبر العصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية، مع اختلاف طبيعة السلطة بين الاستقلال والتبعية الاسمية للدولة العثمانية. **(فكري، ١٨٧٩، ص ص ٥٣–٥٤ ؛ ياغي، ٢٠٢١، ص ص ١٠–١١)**

ويمكن إيجاز مركز الحكم والإدارة في مصر خلال عصور دولة الخلافة الإسلامية في ذلك الجدول:

العصر	الحقبة الزمنية	العاصمة / مركز الحكم والإدارة في مصر
العصرين الراشدي والأموي	٦٤١ م – ٧٥٠ م	الفسطاط
العصر العباسي	٧٥٠ م – ٨٦٨ م	العسكر
الدولة الطولونية	٨٦٨ م – ٩٠٥ م	القطائع
الدولة الفاطمية وما بعدها	٩٦٩ م – حتى الآن	القاهرة

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر ٢ / ٦ /٢٠٢٦

الفصل الثاني

مركز الحكم والإدارة في مصر في العصر الحديث

(١٨٠٥م – ١٩٥٢م)

يمثل العصر الحديث في مصر مرحلة مفصلية في تطور مركز الحكم والإدارة، حيث شهدت البلاد تحولات عميقة في بنية الدولة ونظامها السياسي والإداري، بدأت مع صعود محمد علي باشا وما تبعه من مشروع تحديث شامل استهدف بناء دولة مركزية قوية ذات مؤسسات حديثة، مرورًا بفترة التبعية الاسمية للدولة العثمانية، ثم مرحلة الاحتلال البريطاني وما صاحبها من ازدواجية في السلطة بين الحكم الوطني والهيمنة الأجنبية وصولًا إلى النظام الملكي الذي انتهى بقيام ثورة ١٩٥٢.

وقد انعكست هذه التحولات على موقع القاهرة بوصفها مركز الحكم والإدارة في مصر، وعلى تطور الجهاز الإداري للدولة ومؤسساتها الدستورية، وهذا ما سيتناوله البحث بشيء من التوضيح من خلال هذين المبحثين:

المبحث الأول: مركز الحكم والإدارة في مصر في عهد محمد علي والدولة الحديثة (١٨٠٥ م –١٩١٤م)

المبحث الثاني: مركز الحكم والإدارة في مصر من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٩٥٢ (١٩١٤ م– ١٩٥٢م)

المبحث الأول

مركز الحكم والإدارة في مصر

في عهد محمد علي وعصر الدولة الحديثة

(١٨٠٥ م –١٩١٤م)

شهد مركز الحكم والإدارة في مصر خلال عهد محمد علي باشا (١٨٠٥م–١٨٤٨م) تحولًا جذريًا في بنية الدولة، حيث عمل على تأسيس دولة مركزية حديثة تقوم على الإدارة المنظمة والسلطة الموحدة بعد فترة من الاضطراب في أواخر العصر العثماني، وقد تمركز الحكم في القاهرة باعتبارها العاصمة السياسية والإدارية، وقد أعاد محمد علي باشا تنظيم الجهاز الإداري عبر إنشاء الدواوين المختلفة، وتطوير نظم المالية والجيش والتعليم، بما جعل الدولة أكثر انضباطًا وارتباطًا بشخص الحاكم المركزي. **(شنودة، ١٩٧٨، ص ص ٥٢–٥٣)**

وفي إطار مشروع التحديث، أعاد محمد علي باشا توزيع السلطة الإدارية على الأقاليم من خلال نظام المحافظات، حيث عُيِّن الحكام المحليون تحت إشراف مباشر من السلطة المركزية، مما عزز من مركزية الحكم في العاصمة، كما أسس مؤسسات حديثة مثل مجلس المشورة ثم المجلس الخصوصي، والتي مثلت نواة للتنظيم الإداري والدستوري في

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

مصر الحديثة مع التركيز على بناء جيش نظامي قوي وإدارة اقتصادية قائمة على احتكار الدولة للموارد. **(حنين، ١٩٠٤،ص ص ١٩–٢٠)**

وفي عهد خلفائه– خاصّة في عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩ م) – شهدت مصر توسعًا كبيرًا في تحديث الإدارة، حيث تم إدخال نظم إدارية وقضائية حديثة متأثرة بالنماذج الأوروبية، وتطوير البنية التحتية والعاصمة القاهرة لتصبح مدينة حديثة على الطراز الأوروبي، كما تم إنشاء مجالس نيابية استشارية مثل مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، مما مثل خطوة مبكرة نحو المشاركة السياسية، رغم بقاء السلطة الفعلية في يد الحاكم. **(عامر، ٢٠١٤، ص ٢٦؛ زيادة، ٢٠٢٤، ص٤٥)**

أما في الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤ م، فقد دخلت مصر مرحلة التبعية غير المباشرة للنفوذ البريطاني مع بقاء الحكم الخديوي، حيث استمرت القاهرة مركزًا للحكم والإدارة، لكن مع وجود تأثير قوي للمندوب السامي البريطاني في توجيه السياسات العامة. وقد أدى ذلك إلى ازدواجية في السلطة بين الإدارة الوطنية الشكلية والهيمنة الاستعمارية الفعلية، مع استمرار تطور الجهاز الإداري المصري تدريجيًا في إطار محدود من الاستقلالية، إلى أن بدأت ملامح التحول السياسي تظهر مع اقتراب الحرب العالمية الأولى. **(حمود، ١٩٩٩، ص ص ٧–٢٣٩)**

المبحث الثاني

مركز الحكم والإدارة في مصر

من الاحتلال البريطاني ١٩١٤م حتى عام ٢٠١٤ م

شهد مركز الحكم والإدارة في مصر خلال مرحلة الاحتلال البريطاني (١٩١٤م–١٩٢٢م) حالة من الازدواجية السياسية والإدارية، حيث كانت القاهرة هي مركز الحكم الاسمي للدولة المصرية ممثلة في السلطنة الخاضعة شكليًا للاستقلال، بينما كانت السلطة الفعلية بيد المندوب السامي البريطاني الذي يوجه السياسات العامة للدولة، وقد انعكس ذلك على الجهاز الإداري الذي استمر في العمل وفق الهياكل المصرية، لكنه خضع في كثير من قراراته للرقابة والتوجيه البريطاني، مما حدّ من فعالية المركز الوطني للحكم. **(حمود، ١٩٩٩، ص ص ١٥–٣٩)**

ومع إعلان الحماية البريطانية ثم قيام المملكة المصرية عام ١٩٢٢م، بدأت مرحلة جديدة اتسمت بوجود دستور ١٩٢٣م الذي أرسى مبدأ الملكية الدستورية، وجعل من القاهرة مركزًا دستوريًا للحكم والإدارة، ورغم ذلك ظل النفوذ البريطاني حاضرًا بقوة في الملفات السيادية مثل الجيش والسياسة الخارجية مما خلق نوعًا من التوازن غير المستقر بين السلطة الوطنية الممثلة في الملك والحكومات المتعاقبة وبين النفوذ الاستعماري الذي ظل مؤثرًا في إدارة الدولة، وخلال فترة ما بين الحربين (١٩٢٢–١٩٣٩ م) شهدت مصر تطورًا نسبيًا في مؤسساتها الإدارية والدستورية، حيث تم تعزيز

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

دور البرلمان والأحزاب السياسية، وتوسيع الجهاز الإداري للدولة، مع استمرار مركزية الحكم في القاهرة باعتبارها العاصمة السياسية والإدارية، كما ظهرت محاولات لإصلاح الإدارة العامة وتحديثها، إلا أن هذه الجهود ظلت محدودة بسبب الأزمات السياسية المتكررة والتدخل البريطاني المستمر.**(العشماوي، ٢٠٢٣،ص ١٦٧؛ سليمان، ١٩٩٦، ص١٢١)**

أما في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد ازداد التوتر السياسي داخل الدولة المصرية، واشتدت الصراعات بين القصر الملكي والأحزاب السياسية والاحتلال البريطاني، مما أدى إلى ضعف الاستقرار الإداري والسياسي، ومع ذلك، ظلت القاهرة هي مركز الحكم والإدارة دون منازع، إلى أن جاءت ثورة يوليو١٩٥٢ لتُحدث تحولًا جذريًا في بنية الدولة، وتنهي النظام الملكي، وتؤسس لمرحلة جديدة من مركزية الحكم تحت نظام جمهوري.**(رمضان، ١٩٧٥، ص ص ٧١–٨٢)**

وقد نصّت الدساتير المصرية المتعاقبة خلال هذه المرحلة على ترسيخ مكانة القاهرة باعتبارها عاصمة الدولة ومركز الحكم والإدارة، حيث أكدت الدساتير، وعلى رأسها دستور ١٩٢٣، على أن القاهرة هي عاصمة المملكة ومقر السلطات الدستورية، بما يشمل السلطة التنفيذية والتشريعية. وقد أسهم هذا النص الدستوري في تثبيت الطابع القانوني لمركزية العاصمة، وجعل القاهرة الإطار الرسمي الذي تُمارس فيه وظائف الدولة العليا، رغم ما كان يحيط بذلك من تأثيرات سياسية خارجية ونفوذ أجنبي خلال فترة الاحتلال البريطاني.

فقد نص دستور مصر الصادر في عام ١٩٢٣ م على أن :

– (مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية) المادة ١٥٠ في الباب السادس: أحكام عامة من دستور مملكة مصر والسودان الصادر في عام ١٩٢٣ م بموجب أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ م بوضع نظام دستوري للدولة المصرية في ١٩ إبريل ١٩٢٣م .

كما نص دستور مصر الصادر في عام ١٩٣٠ م على أن :

– (مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية) المادة ١٣٩ في الباب السادس: أحكام عامة من دستور مصر الصادر في عام ١٩٣٠ م بموجب أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ م بوضع نظام دستوري للدولة المصرية في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ م – المنشور في الجريدة الرسمية – العدد ٩٨ غير اعتيادي .

أيضًا نص دستور مصر الصادر في عام ١٩٥٦ م على أن :

(مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية المصرية) المادة ١٨٤ في الباب الخامس: أحكام عامة من دستور الجمهورية المصرية الصادر في عام ١٩٥٦ م في يوم الاثنين ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ ه / ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ م – المنشور في الجريدة الرسمية – العدد ٥ مكرر غير اعتيادي – السنة ١٢٧ هـ .

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر ٢ / ٦ /٢٠٢٦

كما نص دستور مصر الصادر في عام ١٩٧١م على أن :

(مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية) المادة ١٨٥ – الباب السادس: أحكام عامة وانتقالية – دستور مصر الصادر في عام ١٩٧١ طبقًا لآخر تعديلاته في عام ٢٠٠٧ م

كما نص دستور مصر الصادر في عام ٢٠١٢ م على أن :

(مدينة القاهرة عاصمة الدولة، ويجوز نقل العاصمة إلى مكان آخر بقانون) المادة ٢٢٠ – الفصل الثاني: أحكام عامة – الباب الخامس: الأحكام الختامية والانتقالية – في دستور مصر الصادر في عام ٢٠١٢ – المنشور في الجريدة الرسمية – العدد ٥١ مكرر (ب) بتاريخ ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١٢ م

كما نص دستور مصر الصادر في عام ٢٠١٤ م على أن :

(مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية) المادة ٢٢٢– الفصل الأول– الباب السادس: الأحكام العامة والانتقالية – في دستور مصر الصادر في عام ٢٠١٤ م – المعدل في عام ٢٠١٩ م – المنشور في الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ) – في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤

الأمر الذي يدل على أن مدينة القاهرة هي مركز الحكم والإدارة في العصر الجمهوري الحديث، وقد شهدت مصر في السنوات الأخيرة خطوة تاريخية تمثلت في إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة كأحد أبرز مشروعات تطوير الدولة الحديثة، وذلك في إطار خطة شاملة تستهدف إعادة توزيع الكثافة السكانية وتحديث البنية الإدارية للدولة، وقد بدأ تنفيذ المشروع رسميًا عام ٢٠١٥ تقريبًا، ليكون مركزًا جديدًا للحكم والإدارة يضم مقرات الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة السيادية، مع نقل تدريجي للوظائف الإدارية من القاهرة إلى المدينة الجديدة بما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز كفاءة الإدارة العامة وتطبيق مفاهيم الحوكمة الرقمية وبناء نموذج عمراني حديث ومتطور. **(عبد الحميد، ٢٠٢٦، ص ص ١٩٤ – ١٩٦)**

ويؤكد هذا التطور المستمر أن فكرة مركز الحكم في مصر ظلت في حالة إعادة تشكيل دائمة عبر العصور حتى العصر الحديث، حيث اتجهت الدولة إلى إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة كامتداد حديث لفكرة المركز الإداري للدولة، بما يعكس تطور مفهوم العاصمة من بعده التاريخي إلى بعده الوظيفي المعاصر.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن مركز الحكم والإدارة في مصر شهد تطورًا تاريخيًا طويلًا ومعقدًا امتد عبر آلاف السنين، مع استمرار واضح في فكرة الدولة ومركزها الإداري رغم تغير العواصم والأنظمة السياسية. وقد أثبتت الدراسة أن فهم هذا التطور يسهم في إدراك أعمق لبنية الدولة المصرية الحديثة وجذورها التاريخية، ويؤكد الترابط بين التاريخ والفكر الدستوري في تفسير نشأة وتطور السلطة في مصر.

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

أهم نتائج الدراسة

توضح نتائج الدراسة أن مركز الحكم والإدارة في مصر اتسم بدرجة عالية من الاستمرارية رغم تغير العواصم والأنظمة السياسية، كما تبين أن القاهرة أصبحت المركز المستقر للحكم في معظم العصور الإسلامية والحديثة، بينما كانت هناك عواصم متعددة في العصور القديمة. وتؤكد النتائج أن التطور الإداري في مصر كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتطور الدولة ذاتها.

المناقشة

تُظهر مناقشة النتائج أن استمرارية مركز الحكم في مصر تعود إلى عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية، مثل موقع مصر المتميز ودورها الإقليمي. كما يتبين أن التحولات السياسية الكبرى، مثل الفتح الإسلامي أو الاحتلال البريطاني، لم تُلغِ مركزية الحكم بل أعادت تشكيلها. وتوضح المقارنة مع الدراسات السابقة أن هذا البحث يقدم رؤية أكثر شمولية تربط بين التاريخ والفكر الدستوري.

التوصيات

توصي الدراسة بضرورة التوسع في دراسة تطور الفكر الدستوري في مصر وربطه بالتاريخ الإداري للدولة. كما توصي بإجراء دراسات مقارنة بين مصر ودول أخرى في ما يتعلق بتطور مراكز الحكم. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح الاهتمام بالبحوث التي تربط بين التاريخ السياسي وفلسفة القانون الدستوري لتعزيز الفهم الأكاديمي لمفهوم الدولة.

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : المصادر

* مصر. (١٩٣٠). الدستور الصادر بأمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .

*الجمهورية المصرية. (١٩٥٦). دستور الجمهورية المصرية .

*جمهورية مصر العربية. (١٩٧١/٢٠٠٧).دستور جمهورية مصر العربية (المعدل حتى ٢٠٠٧).

*جمهورية مصر العربية. (٢٠١٢).دستور جمهورية مصر العربية .الجريدة الرسمية .

*جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤/٢٠١٩). دستور جمهورية مصر العربية (المعدل حتى ٢٠١٩.

ثانيًا : المراجع

- بدوي، فاطمة العدل هلال.(٢٠٢٠). صورة مصر والمصريين في ضوء كتابات هيرودوت وسترابون – الإسكندرية: دار التعليم الجامعي
- جابر، محمد مدحت.(٢٠٠٦).جغرافية العمران الريفي .القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية.
- حمدان، جمال.(١٩٩٦).القاهرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- حمود، ماجدة محمد.(١٩٩٩).دار المندوب السامي في مصر١٩١٤–١٩٢٤ – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- حنا، نيللي. (٢٠٢٢).ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية
- حنين،جرجس. (١٩٠٤).الأطيان والضرائب في القطر المصري.القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية
- الخزاعلة، ياسر طالب. (٢٠١١). الخلافة العباسية وموقفها من الدول المستقلة في المغرب بين القرنين الثاني والرابع الهجريين ١٢٣–٣٦٢ هـ ٧٤٠–٩٧٣ م. ط١.الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع
- رمضان، عبد العظيم محمد إبراهيم. (١٩٧٥). الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤.القاهرة: مؤسسة روز اليوسف
- رياض، محمد.(٢٠٢٢).القاهرة.القاهرة: دار هنداوي للنشر والتوزيع .
- زيادة، خالد(٢٠٢٤) .مصر:الثقافة والهوية. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- سليمان، محمود محمد. (١٩٩٦). الأجانب في مصر، ١٩٢٢–١٩٥٢: دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي.القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
- شكري، محمد أنور.(٢٠٢٠).العمارة في مصر القديمة.القاهرة: وكالة الصحافة العربية(ناشرون).
- شنودة، إميل فهمي حنا.(١٩٧٨).لامركزية الإدارة التعليمية: التطور والواقع .القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية
- الشيال، جمال الدين.(١٩٦٧).تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي.القاهرة: دار المعارف

مجلة تريفيكسا للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Trivexa Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: -
المجلد ( ) – العدد ( ) – سنة (٢٠٢٦) ص ص ١ -١٦
تاريخ الاستلام ٢٥ / ٥ /٢٠٢٦ تاريخ القبول ١ / ٦ /٢٠٢٦ تاريخ النشر٢ / ٦ /٢٠٢٦

- طرودي، ليندة.(٢٠٢٠). مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد ٢٠١١.الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي
- عامر، فتحي حسين. (٢٠١٤).تاريخ الصحافة العربية.ط١.القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع
- عبد الحليم، طارق حسن.(٢٠١٧).الإدارة التربوية في الألفية الجديدة: مدخل متجدد لعالم متغير.القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع
- عبد الحميد،غادة محمود. (٢٠٢٦). الإستراتيجية الإعلامية بين الحكومة وإدارة الأزمات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع
- العشماوي،محمد فؤاد.(٢٠٢٣). مخصصات الأسرة الحاكمة في مصر منذ محمد علي حتى ثورة ١٩٥٢.القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع
- فكري، محمد أمين. (١٨٧٩).جغرافية مصر.القاهرة: مطبعة وادي النيل
- الماجدي، خزغل. (٢٠٢٤).سلسلة تاريخ الحضارات: الحضارة المصرية .القاهرة: منشورات تكوين
- مصيلحي، فتحي محمد. (١٩٩٥).تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل.د.م.د.ن
- هول، مانلي.(٢٠٢١).التعاليم السرية لكل العصور (أنور الحمادي، ترجمة، ط١) .د.ن
- ياغي، غزوان مصطفى.(٢٠٢١).القصور والبيوت المملوكية في القاهرة: دراسة أثرية وحضارية .هولندا: دار بريل للنشر والتوزيع